# ملاحظات حول
# القدس و فلسطين
## في الخطاب العربي

PASSIA

## المقدمة

أيلول (سبتمبر) ٢٠١٠

تشهد الحالة في القدس وفلسطين منذ النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨ ، تغييراً في المشهد الجغرافي والتاريخي العربي وتشويه للإرث الحضاري الإسلامي والمسيحي العربي ، وعدوان متواصل لاقتلاع الجذور العربية وتغيير مسمياتها في المدن والقرى والأماكن المقدسة .

وقد تصاعد هذا العدوان منذ الاحتلال الإسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وذلك بإحلال مستعمرين جدد للأراضي الفلسطينية بعد إغلاقها ومصادرتها وخاصة في مدينة القدس ، بالرغم من «المقاومة الوطنية» المحدودة واستنكار ومعارضة بل رفض معظم الدول والمؤسسات الدولية وإصدار العديد من القرارات والتوصيات في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومطالبتها بوقف إجراءات وممارسات الأسرلة والتهويد ، إلا أن إسرائيل تستمر في «الضم» غير القانوني للقدس وفي تهويد الوطن الفلسطيني ! .

هذا ومع تعدد مراحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي منذ النكبة مروراً بمرحلة «ثقافة الاعتراف والتصالح» في كامب ديفيد الأولى ١٩٧٨ وصولا الى اتفاقات أوسلو ١٩٩٣ ، الا ان الحالة الفلسطينية استمرت في التدهور والتراجع ، ولم يتوقف العدوان مع استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني وأزمة قياداته ، وفي هذا الاطار القاتم للحالة الفلسطينية ، نبدأ بمراجعة وقراءة «الخطاب العربي» في قضية القدس وفلسطين من خلال ثلاثة ابعاد :

**الأول :** يعتمد تفسير الحالة الفلسطينية على أساس «خطاب المؤامرة» ويستند في حجته على نصوص وتفسير «بروتوكولات حكماء صهيون» ، في الماضي حيث كانت تبحث عن خريطة من الوهم والأساطير من أجل أن تشكل الأسطورة مبرراً وذريعة لتحقيق الأهداف ، وفي الحاضر ، فإنها تبحث عن روابط التحالف الصهيوني – الأوروبي ، وانتقاله الى التحالف الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي وعلى اساس المصالح والمنافع والخدمات المتبادلة لتؤكد «نظرية المؤامرة» .

ويرى أصحاب هذا الاجتهاد ، أن الرد على «خطاب المؤامرة» يكون في «الحل العسكري» والمثال على ذلك ما حدث لممالك الفرنجة في فلسطين وحولها ، حيث انتهت بانتصار القوة العسكرية العربية ، وتم ترحيل «الفرنجة» الى بلادهم بعد أن مكثوا في فلسطين قرنين من الزمان .

**الثاني :** يعتمد تفسير الحالة «بالخطاب التاريخي» بمعنى أنها مسألة صراع بين الخير والشر ، بين الحق والباطل ، وهو صراع ما وجد التاريخ ، وأن النصر سيتحقق في نهاية المطاف ، وهو نصر حتمي ؛ والتاريخ يكتبه المنتصر .

ويرى أصحاب هذا الاجتهاد أن «الحل السياسي» كما هو في نموذج ثورة المليون شهيد في الجزائر هو ما يمكن أن ينطبق على الحالة الفلسطينية ، ففي الجزائر وبعد انتصار الثورة ، قامت حكومة قوميه من سكان البلد الأصليين ومنحت المستعمرين الفرنسيين خيار البقاء وحق المواطنة والإسهام في مستقبل البلد ، ولكنهم آثروا العودة الى بلدهم الأصلي ، فرنسا .

**الثالث :** يتحدث عن «الخطاب الإنساني» ومرجعيته نصوص أخلاقية وحقوقية على أساس الشرائع السماوية وحقوق الإنسان ويقدم مرافعة قانونية سياسية بالاستناد الى العدالة الإنسانية في الحرية والمساواة .

ويرى أصحاب هذا الاجتهاد ، في نموذج جنوب إفريقيا ، حلاً واقعياً براجماتياً لمستقبل الحالة الفلسطينية ، حيث تم تصفية «الجيب الاستيطاني العنصري» دون تصفية جسدية للعناصر البيضاء ذات الأصول الغربية التي تولت الحكم في «نظام عنصري» في البلاد ، ثم عرض عليهم الاندماج في نظام عادل مبني على أسس الحرية والمساواة .

ولغايات قراءة «الخطاب العربي» حول القدس وفلسطين بين ومن خلال دائرة هذه الاجتهادات وغيرها ، تأتي هذه النشرة ، لاحياء الذاكرة الوطنية ولتسجيل ملاحظات حول أحداث في تأريخ الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي .


PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس

هاتف: ٦٢٦٤٤٢٦-٢-٩٧٢+ ، فاكس: ٦٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢+، بريد الكتروني: passia@passia.org، صفحة الانترنت: www.passia.org ، ص.ب ١٩٥٤٥ - القدس ٩٧٥٠٠

**الملاحظة الأولى :**

**ان الحالة الفلسطينية تعكس صورة مصغرة عن الحالة العربية ، وأن العلاقة فيما بين الحالتين ، ديناميكية وجدلية ومتبادلة وذات تأثير وآثار متبادلة ، وبقدر نجاح او فشل إحداهما او كلاهما في المحافظة والدفاع عن الحقوق الفلسطينية والعربية ، بالقدر الذي يفتح او يغلق ءالفضاء الفلسطيني والعربي» أمام الطرف الثالث ؛ الحركة الصهيونية وإسرائيل ، لتسجيل ءحضورها» او تحقيق بعض مخططاتها وأهدافها . .**

ومن الأمثلة على بيان هذه الحالة ، خلال الفترة التاريخية التي شهدت التجاذب وأحياناً «الصراع» بين الهوية الدينية ؛ (الولاء للعقيدة وخطابها الديني) ، وبين الهوية الوطنية ؛ (الانتماء القومي وخطابه العصري) ، ومحاولة الجمع بينهما دفاعاً عن الحقوق ومجابهة للتحديات . .

هي الحالة المتكررة في الماضي والى الحاضر في مسألة العدوان على الأماكن المقدسة الاسلامية ، وبشكل خاص الاعتداء على المسجد الأقصى المبارك! ففي حقبة الثلاثينيات ، في عهد الانتداب البريطاني ، بدأت الحادثة بالاستفزاز والعدوان» بنشر وتوزيع صور للمسجد الأقصى المبارك وقد علت أسواره الاعلام الصهيونية ، ووضعت نجمة داوود مكان الهلال فوق قبة الصخرة المشرفة ، ثم أحضرت الكراسي والطاولات الى ساحة البراق[١] في سابقة غير معهودة في المكان ، وفي ١٤ آب (أغسطس) ١٩٢٩ يوم عيد الغفران لدى اليهود ، قامت مظاهرات يهودية في تل أبيب وانتقلت الى القدس في اليوم التالي بقيادة زئيف جابوتنسكي ودخلوا ساحة البراق الشريف يحملون العلم الصهيوني وينشدون (الهاتكفاه) النشيد الصهيوني ، ولم يتأخر الفلسطينيون في التصدي لذلك وفي ثلاث مسارات متتالية ؛ الأولى «هبّة البراق» الجماهيرية في آب (أغسطس) ١٩٢٩ ، وانتشرت من القدس الى كافة المدن والقرى في فلسطين خاصة في مدينة الخليل ، حيث قتل حوالي ٦٠ يهودياً وجرح آخرين ، والثانية جاءت في تصدي رجال الفقه والقانون والتشريع لبيان الحقوق الاسلامية والعربية في المكان والدفاع عنها ، وتقديم «الشهادات» أمام لجنة التحقيق البريطانية ،[٢]

الحي المغربي وحائط البراق ومسجد قبة الصخرة

لجنة والتر شو

والثالثة : كانت في توظيف هذا المناخ لعقد المؤتمر الإسلامي الأول والجمع بين الخطاب الديني والخطاب القومي – الوطني ولبيان هذا الإطار ، نسرد فيما يلي الأحداث والتعليق عليها :

بعث الأمير عبد الله بن الحسين من عمان برسالة إلى السير جون شانسلر المندوب السامي البريطاني في فلسطين في ٢ تموز «يوليو» ١٩٣٠ يعبر فيها عن مخاوفه على مستقبل فلسطين ويؤكد على «المسؤولية الإسلامية» في حماية الأماكن المقدسة بقوله : «إنه من الضروري أن أقول كلمتي وأدلي برأيي . لأن المسألة الخطيرة إسلامية بحتة وليست لقطر إسلامي دون غيره وإنني أقرب الأمراء جواراً لهذا المسجد المقدس» .[٣]

وشارك حسين باشا الطراونة ، رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني في تقديم شهادته أمام اللجنة الدولية (الشاهد رقم ٥١) في جلسة ١٦ تموز «يوليو» ١٩٣٠ مؤكداً على حقوق «الملكية الإسلامية» للمكان ورفض الإعتداء اليهودي عليه .

وفي ١٩ حزيران –يونيو ١٩٢٩ ؛ أعادت الحركة الصهيونية صياغة «عدوانها» بأن طرح ممثل الوكالة اليهودية امام لجنة شو مطالبها في «المشاركة» في المكان بقوله :

«نحن لا ندعي ملكية حائط البراق (المبكى) ولا نريد أكثر من المطالبة ببقاء التسامح الذي تميزت به العلاقة بين المسلمين واليهود ، نكتفي بأن تبقى الزيارة للحائط قائمة ولا ندعي اية ملكية او حقوق مكتسبة لا لحائط البراق (المبكى) ولا للساحة التي تقع أمامه» .[٤]

وعلى الرغم من أهمية قرار المحاكم البريطانية واللجنة الدولية للتحقيق في تأكيد الملكية العربية والحقوق الاسلامية، إلاّ أنها سجلت سابقة قانونية في «قبول» الطرف اليهودي كأحد الفرقاء في القضية وأيضاً الدعوة الى علاقة مستقبلية «اتفاق الفرقاء» لاستعمال المكان!، لقد نص قرار اللجنة «أن الملكية الكاملة وحقوق التملك للحائط الغربي هو للمسلمين، ومن الواضح أنها تشكل جزءاً غير منفصل من منطقة الحرم الشريف وكذلك للمسلمين ملكية الساحة الواقعة أمام حي المغاربة مقابل الحائط وأن اليهود لا يملكون حق نقل أية أدوات مساعدة لصلاتهم قريباً من الحائط (كراسي وطاولات)، الا باتفاق الفرقاء وأن اليهود لدى عرض قضيتهم على اللجنة، ذكروا بالنسبة لحقهم في الصلاة أمام الحائط» (٥).

وفي أعقاب ذلك، كان الحراك الوطني والديني الفلسطيني اللذين شكلا البداية لتحرك الجماهير ومن ثم المسؤول العربي والإسلامي، ولم يخلو الأمر من صراعات وخلافات بين النخب والقيادات الفلسطينية والتي كانت صورة مصغرة لما تبعها وعلى منوالها، في ساحات القيادات العربية، من تشتت للجهود باتجاهات مختلفة واضعاف «الإرادة السياسية» في تقرير أمر ما. وتنفيذه!

الأمير عبدالله بن الحسين
في لندن ١٩٣٤

حسين باشا الطراونة، رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني الأول ١٩٢٨

فبالنسبة للحراك الفلسطيني، كانت دعوة مفتي فلسطين، الحاج أمين الحسيني الى عقد «مؤتمر إسلامي» في القدس وفي مناسبة حلول ليلة القدر في شهر رمضان المبارك بتاريخ (٢١/ ١٢/ ١٩٣١) بحضور زعماء وشخصيات عامه من العواصم العربية والإسلامية، تأكيداً على أن «المسؤولية» و «المرجعية» في مسألة المسجد الأقصى المبارك هي إسلامية، «الولاء للعقيدة وخطابها الديني»؛ وخرج المؤتمرون يدعون في مقرراتهم الى إنشاء جامعة المسجد الأقصى وإيجاد دائرة معارف إسلامية . . . وعلى الرغم من تبرع القيادة الإسلامية في الهند بمبلغ نصف مليون روبيه لجامعة المسجد الأقصى، إلا أن سلطات الانتداب البريطاني حالت دون وصول الأموال! وفي مقابل هذا التوجه الوطني الفلسطيني – العربي الإسلامي، وبالنظر لعمق الصراعات الشخصية بين النخب الفلسطينية، أعلن راغب النشاشيبي، زعيم المعارضة في مؤتمر آخر عقد في فندق الملك داود في القدس تحت اسم (المؤتمر الاسلامي العالمي)، رفضه «لتفرد» الحاج أمين الحسيني مفتي القدس بالدعوة والإعداد والقيادة لهذا العمل وامتنعت المعارضة عن المشاركة في المؤتمر الإسلامي الأول المنعقد في المسجد الأقصى المبارك . . . !

راغب النشاشيبي

الحاج أمين الحسيني

وفي نفس الزمان والمكان والمناسبه، وفي اثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول، عقد في القدس أيضاً «مؤتمر قومي عربي» وبحضور عدد من رجالات فلسطين والشخصيات العامة العربية التي شاركت في المؤتمر الاسلامي بدعوة وفي منزل عميد حزب الاستقلال الفلسطيني، عوني عبد الهادي، حيث تقرر الدعوة الى «وضع ميثاق قومي في سبيل تحقيق أهداف الحركة القومية العربية»، تأكيداً على الانتماء القومي والهوية العربية وخطابها الوطني على اعتبار أن المرجعية والمسؤولة في مواجهة التحدي هي للعرب وان الفلسطينيين جزء لا يتجزأ من البيت العربي .

المؤتمر الاسلامي في المسجد الأقصى ١٩٣١

وعلى الرغم من تعدد واختلاف النخب والقيادات الفلسطينية في مواجهة التحدي الصهيوني للمقدسات والحقوق الفلسطينية في عدة مسارات؛ الأولى دينية والثانية معارضه محليه والثالثة قوميه عربيه، جاءت المحاولة الرابعة لتأخذهذه القضية الى خارج الدائرة الفلسطينية وكان ذلك في مسألة تشكيل «وفد للمصالحة العربية» ليوقف الخلاف بين الملك عبد العزيز بن سعود والامام يحيى حول الحدود ومسائل الحج، الامر الذي كاد ان يتطور الى اشتباك مسلح، وقد ترأس وفد المصالحة، المفتي الحاج أمين الحسيني، وضم عن مصر، محمد علي علوبة باشا وعن سوريا هاشم الأتاسي، وعن لبنان شكيب ارسلان، وكان لمهمة الوفد بعض الفضل في تصالح العاهلين.⑥

عوني عبد الهادي

شكيب ارسلان

محمد علي علوبة باشا

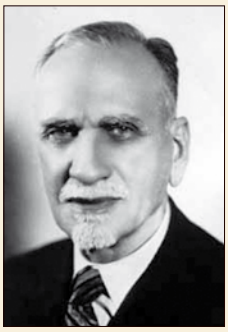

هاشم الأتاسي

قد يكون في قصيدة الشاعر الفلسطيني، ابراهيم طوقان ما يلخص هذه الحالة ويعكس طبيعة «الخطاب» الفلسطيني والعربي خاصة في ما ورد من عبارات النقد والتهكم :

وبيان منكم يعادل جيشاً
بمعدات زحفه الحربيِة

واجتماع منكم يرد علينا
غابر المجد من فتوح أميه

وخلاص البلاد صار على الباب
وجاءاعياده الورديـــة

ما جحدنا (أفضالكم) غير انّا
لم تزل في نفوسنا امنيّـــه

في يدنا بقية من بلاد.....
فاستريحوا كي لا تطير البقية ⑦

ابراهيم طوقان

عبد الرحيم محمود

واضافة أخرى لهذه الحالة، كانت زيارة الأمير سعود بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية للقدس في منتصف العام ١٩٣٥ وجولاته في المدن الفلسطينية ثم أداء فريضة الجمعة في المسجد الأقصى المبارك بمشاركة حشود من الشخصيات والعلماء، حيث القى الشاعر الفلسطيني عبد الرحيم محمود قصيدة عبر فيها أيضاً عن الشعور العام في البلاد في مخاطبة «المسؤول» العربي بقوله :⑧

الأمير سعود بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية ١٩٣٥

يا ذا الأمير أما عينيك شاعر ... ضمت على الشكوى المريرة أذرعه
المسجد الأقصى: أجئت تزوره ... أم جئت من قبل الضياع تودعه
حُرمٌ تباح اوكع آبق ... ولكل آفاق شريد أربعة
وغداً، وما أدناه لا يبقى سوى ... دمع لنا يهيمي وخدّ نقرعه

وقد بكى الأمير السعودي وجميع مرافقيه متأثرين بالمكان وخطاب أهله . . ،

وبعد حوالي نصف قرن من هذه الحادثة وفي نفس المكان تكرر البكاء مرة أخرى ولكن عند اهل المكان، فقد بكى خطيب المسجد الأقصى المبارك وغالبية الفلسطينيين وهم «يستنكرون» زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس وصلاته تحت حراب الاحتلال الإسرائيلي في ١٩ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ في المسجد الأقصى المبارك⑨

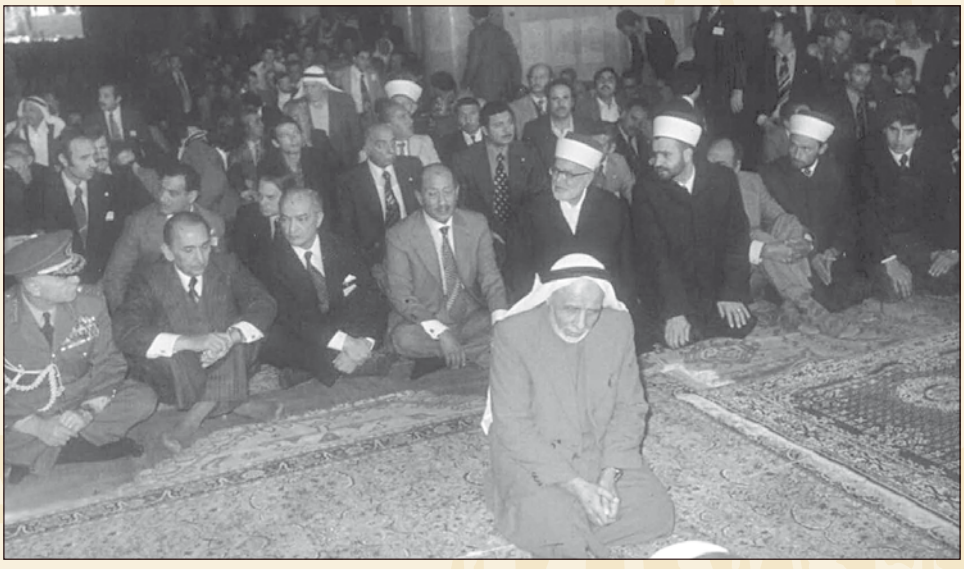

الرئيس أنور السادات في الأقصى المبارك

هذا ولا تزال الحركة الصهيونية تواصل خططها وممارساتها في «العدوان» على المسجد الأقصى المبارك والحقوق الاسلامية والفلسطينية؛ فقد وضعت «ملصقات» في محطات مترو الأنفاق في لندن تصوّر «الحائط الغربي للحرم القدسي الشريف» على أنه جزء من إسرائيل بالإضافة الى خارطة تدمج الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بدولة إسرائيل، وقد تصدى لهذا الاستفزاز والعدوان، منظمات فلسطينية من بينها «حملة التضامن مع فلسطين» و «يهود من أجل العدالة» بالإضافة الى نخب وشخصيات عامه، حوالي ٤٤٢ شخصيه، وأقاموا دعوى حقوقية أمام المحاكم البريطانية التي قررت «حظر هذا الإعلان السياحي الإسرائيلي»، وأكدت عليه مرة ثانية محاكم الاستئناف البريطانية، كما قررت في وقت سابق، هيئة المعايير الإعلانية في بريطانيا، منع الإعلان الإسرائيلي في نيسان ٢٠١٠ !⑩

**الملاحظة الثانية :**
**ان اختلاف مواقف ومصالح القادة والمسؤولين العرب وأيضاً التنافس الشخصي فيما بينهم وتأثيرات القوى الخارجية» كان وأصبح جزءاً رئيساً في صياغة وتوجيه مسار «الهوية القومية» وخطابها للوحدة العربية ومركزية قضية فلسطين والقدس كأحد العناصر الرئيسة في السياسات العربية نحو الوحدة**

ومن أبرز الأمثلة على هذه الحقيقة (الملاحظة)، ما شهدته الساحة العربية في حقبة الأربعينات من القرن الماضي (١٩٤٠-١٩٥٠)، حيث طرحت أربعة مشاريع سياسية للوحدة العربية :

الملك عبدالله بن الحسين

## المشروع الأول

جاء من عمان بدعوة الملك عبد الله بن الحسين لإقامة سوريا الكبرى تحت قيادته وذلك بتوحيد سوريا وشرق الأردن وضم لبنان وفلسطين لاحقاً إليها لتشكيل اتحاد عربي، ثم إعادة صياغة المشروع بالدعوة الى «الدمج الفوري لسوريا وشرق الأردن ورأى أن مشكلة اليهود في فلسطين يمكن حلها بمنحهم استقلالا ذاتيا اداريا.»(١١)

وقد أجمع النقاد على ان خلفية المشروع «الهاشمي»، مسألة طموح شخصي للملك بالدرجة الأولى، ثم رغبته في توظيف المصلحة القومية العربية نحو هذا الهدف بالدرجة الثانية ثم ثالثاً منهج الملك عبد الله في ما عرف عنه بالواقعية السياسية وذلك «العمل» في دائرة «السياسات البريطانية» في تلك المرحلة، وقد قوبل المشروع بالانتقاد الحاد والمعارضة القوية كما تعرض صاحب المشروع لانتقادات عربية وفلسطينية : في الصحافة وفي اوساط النخب الوطنية، كما أعلنت حكومات القاهرة والرياض ودمشق وبيروت معارضتها للمشروع وكان الرئيس السوري شكري القوتلي من أشد القادة العرب وضوحا في مهاجمة المشروع وصاحبه.(١٢)

شكري القوتلي

## المشروع الثاني

وجاء من بغداد، حيث جدد نوري السعيد، رئيس وزراء العراق دعوته الى اقامة الهلال الخصيب «بتوحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن في دولة واحدة مع شبه استقلال ذاتي للأقلية اليهودية في فلسطين بموجب ضمانات دولية، على أن يتم بعد إنشاء سوريا الكبرى الاتحاد مع دولة العراق في إطار اتحاد الهلال الخصيب وتدعى بقية الدول العربية فيما بعد للانضمام للاتحاد».

نوري السعيد

هذا وقد لاقى هذان المشروعان، معارضة صريحة من القاهرة والرياض، فقد أعلن مصطفى النحاس باشا، رئيس وزراء مصر، «ان مصر لا تؤيد مشروعي الهلال الخصيب وسوريا الكبرى»(١٣)، كما أبدى الملك عبد العزيز آل سعود معارضته لمقترحات نوري السعيد بالإضافة الى مشروع الملك عبد الله ودعوته الى قيام سوريا الكبرى موحدة.(١٤)

مصطفى النحاس باشا

وقد سجلت النخب الفلسطينية يومها موقف مؤيداً لفكرة الوحدة العربية لكنها انقسمت في توجهها نحو العواصم العربية : مع عمان مرة ومع بغداد مرة أخرى وفي نفس الوقت تحفظات ومعارضة واستهجاناً لما طرح في المشروعين من «إعطاء اليهود شبه استقلال اداري» ، وقد بعث عميد حزب الاستقلال عوني عبد الهادي برسالة الى نوري السعيد، جاء فيها :

الملك عبد العزيز

« . . . ولا بد أنكم رغبتم بهذه المنحة، الى إرضاء اليهود ولو في بعض ما يتوقعون الحصول عليه في فلسطين، غير أننا نعتقد أن الصهيونيين لن يرضوا عن اية سياسة تحد من أماني الصهيونية التي ترمي، كما لا يخفى، الى إنشاء دولة يهودية في فلسطين . . . . . وأنت أعلم الناس بمصير البلاد التي تمنح في بادئ الأمر أي شكل من الاستقلال الإداري . . . . اننا نرى ان منح اليهود استقلالاً ادارياً في أي محل بفلسطين، بالشكل المقترح، ليس من شأنه أن يحسم النزاع بين العرب واليهود او يعيد الأمن والسلام للبلاد . »[١٥]

## المشروع الثالث

انطون سعاده

جاء من بيروت، ومن خلال الحزب القومي السوري، الذي تأسس منذ العام ١٩٣٤ واستمر في الساحة العربية حتى العام ١٩٤٩ بقيادة أنطون سعاده، لقد دعا الحزب الى «الدولة السورية الجامعة» على أساس وحدة جغرافيه سياسية مثاليه، بدمج سوريا ولبنان والاردن وفلسطين بالإضافة الى جزيرة قبرص في كيان سوري واحد، وقد نشرت افكار ومبادئ الحزب في «كتاب التعاليم السورية القومية الاجتماعية» . . . . الا ان المشروع القومي الوحدوي وصاحبه أنطون سعاده انتهى بقرار للمحكمة العسكرية اللبنانية باتهامه وادانته واعدامه في ٨ تموز (يوليو) عام ١٩٤٩ ، رمياً بالرصاص بموجب الماده ٧٩ من قانون القضاء العسكري اللبناني بتهمة محاولة الاستيلاء على السلطة وقلب نظام الحكم بالقوة المسلحة.[١٦] ولا بد من التنويه هنا الى أن أفكار الحزب القومي السوري لاقت بعض التعاطف ان لم يكن التأييد لدى بعض الشبان المثقفين الفلسطينيين.

## المشروع الرابع

أما فبدأ مع محاولة استغلال الحكومة البريطانية لحراك المسؤولين والنخب العربية نحو فكرة ومشاريع الوحدة العربية وذلك عندما دعا انتوني ايدن، وزير خارجية بريطانيا «لتأييد مبدأ الوحدة العربية» «وأن الخطوة الاولى لتحقيق أي مشروع يجب ان تأتي من جانب العرب أنفسهم».[١٧]

مصطفى النحاس باشا وانتوني ايدني

وبادر مصطفى النحاس باشا، رئيس وزراء مصر، الى دعوة المسؤولين والنخب العربية للاجتماع والتشاور في القاهرة، «للسعي نحو الوحدة العربية بجبهة متحدة»، وقد حرص النحاس على نفي «التهمة» ان بريطانيا وراء المشروع علماً بأن ريتشارد كيسي الوزير البريطاني المقيم في القاهرة، كان يعتبر أن «ورقة العرب والعروبة هي الورقة الوحيدة القادرة على ان تقوية مركز النحاس باشا أمام هجوم المعارضة المصرية لحزب الوفد وأمام عداوة القصر الملكي لشخص النحاس» . . وأضاف في شرح أهمية دور النحاس والدعم البريطاني له بقوله :

«اذا فقد النحاس هذه الورقة (مشروع الوحدة العربية)، او لم يعرف كيف يستعملها بالحكمة المطلوبة، فإن أيامه في الحكم لن تكون طويلة، ولندن تريد ان يبقى النحاس في الحكم طالما هناك أي خطر نازي الماني على حدود مصر، وطالما هناك حرب قائمة في البحر المتوسط وفي اوروبا . . . »[١٨].

## وتعددت الاجتهادات ومواقف حكومات العواصم العربية حول دعوة القاهرة للوحدة :

فقد أعرب نوري السعيد رئيس وزراء العراق أنه يريد اتحاداً رباعياً من دول الهلال الخصيب التي تضم سوريا الكبرى مع العراق، واتحاد دول مصر والسعودية واليمن، وانه يريد حكومة مركزية لدولة الهلال الخصيب ولكن ليس لدولة الاتحاد الرباعي. . . . . .

سعد الله الجابري

- طالب سعد الله الجابري رئيس وزراء سوريا بإقامة حكومة مركزية للوحدة، فان تعذر ذلك فاتحاد او اتفاق او حلف.

توفيق أبو الهدى

- تبنى توفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن مشروع الملك عبد الله بالدعوة الى سوريا الكبرى ثم اتحاداً خماسياً يضم دول سوريا الكبرى والعراق ومصر والسعودية واليمن.

- طالب مفوض الملك عبد العزيز (يوسف ياسين) بإرجاء موضوع الوحدة العربية ومعارضة صريحة لمشروعي سوريا الكبرى والهلال الخصيب؛

- سجل هنري فرعون وزير خارجية لبنان تحفظه على فكرة الوحدة مع الرغبة في التعاون على أساس السيادة والاستقلال.

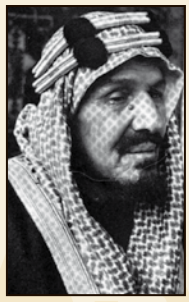
الملك عبد العزيز

- وأخيراً دعا مندوب الامام يحيى الى «التعاون الثقافي والاقتصادي بين البلاد العربية بشرط ان تحتفظ كل دوله بسيادتها وحقوقها. .»(١٩)

أحمد الشقيري

هذا وقد تمثل «الخطاب العربي» في هذه المرحلة بانتقاد الصحافة الفلسطينية للقادة والمسؤولين العرب الذين استثنوا فلسطين من مشاوراتهم حول الوحدة العربية، فقالت جريدة الدفاع في ٣ آب (أغسطس) عام ١٩٤٣ أن:

((وحدة عربية بلا فلسطين جسماً أبتراً ناقصاً مشوهاً، وفلسطين خارج الوحدة عضو مبتور لا تجري فيه «ماء الحياه»))(٢٠)

هذا وقد لخص هذه المرحلة أحمد الشقيري في رسالته الى الرئيس السوري شكري القوتلي بقوله: « ترون فخامتكم، ان مشاورات الوحدة العربية تناولت كل شيء الا الوحدة العربية»

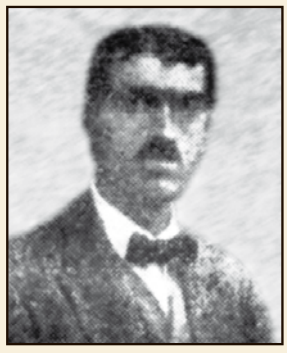
صبحي الخضرا

وقد سجل صبحي الخضرا، أحد قادة حزب الاستقلال الفلسطيني في جريدة الشعب اليومية في ٨ أيار (مايو) ١٩٤٧، ما يعبر عن مضمون «الخطاب» الفلسطيني والعربي عن هذه الحقبة حيث يقول:

«مصيبتنا لا تأتي من تحت، وإنما تأتي من فوق، إنها لا تأتي من الشعب، ولكنها تأتي من الزعماء الذين يصنعون المشاريع ثم يهدمونها قبل أن يبدأ التنفيذ، ناهيك عن التفرقة وكثرة المشاريع وتشعبها وتنافسها.»

**الملاحظة الثالثة :**

**ان ضعف وانقسام القيادات والنخب الفلسطينية وأيضاً إبعادها او غيابها عن القضايا اليومية الحياتية في فلسطين ، ساهم في جعلها معتمدة على القيادات العربية وتراجع قدراتها ومسؤولياتها نتيجة الخلافات العربية الامر الذي ترك المجال للاختراق الأجنبي وفرض اجندته وكانت بدايات ءالنكبة الفلسطينية» .**

في يونيو (حزيران) ١٩٤٦ ، شهدت الساحة الفلسطينية انقساماً وصراعاً بين القيادات والنخب الفلسطينية ، الفريق الأول بقيادة جمال الحسيني ممثلاً للمفتي الحاج أمين الحسيني وتيار المجلسين يتمسك بحق ومسؤولية اللجنة العربية العليا لتمثيل الشعب الفلسطيني ، والفريق الثاني ، بقيادة رؤساء الاحزاب الفلسطينية الخمسة وعدد من المستقلين والنخب الوطنية يؤلفون «الجبهة العربية» التي تشكلت للتعبير عن المصالح الفلسطينية ، ووسط الانتقاد والغضب الرسمي والشعبي العربي بهذا الانقسام ، وبعد المشاورات بين العواصم العربية ، قرر المسؤولون العرب في اجتماع الجامعة العربية في بلودان تأليف هيئة جديدة تضم أربع شخصيات برئاسة المفتي الحاج أمين الحسيني باسم «الهيئة العربية العليا» لقيادة وتمثيل الشعب الفلسطيني . (٢١)

وأمام حالة «الانقسام الفلسطيني» واحتوائها من خلال «التوافق العربي» على تعيين قيادة فلسطينية بدأت «المعركة السياسيةلتقسيم فلسطين» ، ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ ، جاء تقرير لجنة التحقيق الدولية يدعو الى «تقسيم فلسطين»

جمال الحسيني

تعبيراً عن الانقسام ايضاً في مواقف ومصالح وعلاقات القوى الدولية ، بحيث :

- دعا الفريق الأول في اللجنة الى اقامة دولة اتحادية فيدرالية وعاصمتها القدس
- في حين دعا الفريق الثاني الى تقسيم فلسطين الى دولتين احدهما عربية والاخرى يهودية مع تدويل القدس ،
- اما بخصوص الأماكن المقدسة ، فقد اتفق الفريقان على «ضرورة الحفاظ على الحقوق الراهنة في تلك الأماكن مع التاكيد على تأمين حرية المرور للأماكن المقدسة لجميع الطوائف

رياض الصلح

لقد أدان اجتماع رؤساء الوزراء العرب خطة الامم المتحدة لتقسيم فلسطين ، وتعهد بالمحافظة على «وحدة فلسطين وعروبتها» ولكن حقيقة الأمر ، أن الحكومات العربية ، اختلفت في مواقفها الحقيقية حول مسألة التقسيم ، وافتقدت للوسائل والخطط والاموال لترجمة خطابها الاعلامي الى واقع على الأرض ، فاقترح رياض الصلح (رئيس الوزراء اللبناني) الذي ترأس الاجتماع الى مناشدة بريطانيا تقديم «تسوية شاملة» حتى تحول دون اضطرابات في فلسطين والمنطقة ، لكن لندن لم ترد (٢٢) على ذلك أما الملك عبد الله بن الحسين فقد كان صارماً في رفضه «تدويل القدس» كما كتب في مذكراته :

«هذا ولقد كان طلب تدويل القدس غاية في الغرابة وعدم الاتزان في الغايات الوطنية وتفريطاً في الحقوق والمصالح العربية وتسليماً بالمقدسات الى السيادة الدولية ، واخراجاً للقدس من الحوزة العربية ، فكان علينا ان نقف في الدفاع عن عروبة المدينة المقدسة موقف الحزم والصلابة ، وان نقاوم التدويل بمختلف أشكاله وصوره» . (٢٣)

وقد أعلنت مصر على لسان سفيرها في واشنطن (محمود حسن باشا) في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ ، امام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن معارضتها للتقسيم ، وجاء في كلمته :

« . . . وليس يدور في خلد أي امة عربية ان الأمم المتحدة يمكن ان تطرح جانباً مبدأ تقرير المصير الوارد في الميثاق لكي تقطع اوصال ارض لا ينازع احد في انها منذ القدم ارض عربية وذلك كي تخلق دولة تصنعها اصطناعاً»(٢٤)

كما طالب محمود فوزي، مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة، في ١٨ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٧ ، بإحالة مسألة اختصاص من هيئة الأمم المتحدة في تقسيم فلسطين الى محكمة العدل الدولية(٢٥)

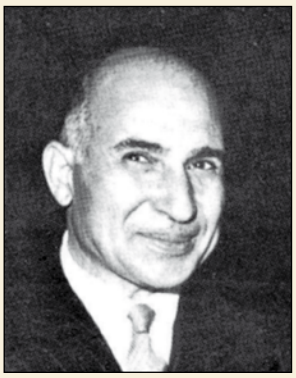

محمود فوزي

في حين استند المندوبان السوري والعراقي في رفض التقسيم الى «القرار الخاص بشرعية العهود الأصلية التي قطعت للعرب والتشكيك في صحة الانتداب من الناحية القانونية(٢٦)، وطرح مندوب الهيئة العربية العليا (رجائي الحسيني) أمام اللجنة الخاصة التي تشكلت لدراسة القضية الفلسطينية في ٢٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ ؛

«مشروع اقامة دولة عربية على عموم فلسطين على أسس ديمقراطية وضمان حرية العبادة والوصول الى الأماكن المقدسة»

كما قدم هذا المشروع ايضاً الى مجلس الجامعة العربية المنعقد في عالية بلبنان في تشرين أول (أكتوبر) ١٩٤٧ ، الا ان مندوبي الاردن والعراق، عارضا المشروع ووصفاه بأنه «استفزازي للرأي العام العالمي» خاصة على ضوء المعارضة الدولية لزعامة المفتي(٢٧) كما رفضت الجامعة العربية وتحت تأثير معارضة الأردن والعراق، طلب الهيئة العربية العليا، إقامة نظام مؤقت لفلسطين باسم «الإدارة الفلسطينية العامة» على ان يتم إعلان فلسطين دولة مستقلة ديمقراطية في ١٥ أيار (مايو)١٩٤٨ ،

شعار
جامعة الدول العربية

ولكن الجامعة العربية تراجعت عن رفضها السابق وقررت لجنتها السياسية في ١٠ تموز (يوليو)١٩٤٨ ، «اقامة ادارة فلسطينية مؤقتة لتسيير شؤون الاقسام التي وصلت اليها الجيوش العربية على ان لا يكون من اختصاصها في الوقت الحاضر، الشؤون السياسية العليا، ولم يخرج هذا القرار الى حيز التنفيذ، علماً بأنه مع خروج قوات الانتداب البريطاني وبداية دخول قوات المتطوعين العرب والقوات العربية، كانت فلسطين بلا حكومه، ولا ادارة ولا قوات نظامية، وكان جميع اقطاب الهيئة العربية العليا خارج فلسطين لاكثر من عشر سنوات (١٩٣٧-١٩٤٧) باستثناء اثنين، د. حسين فخري الخالدي وأحمد حلمي عبد الباقي، ولم يكن لدى هذه الهيئة، لا مال ولا سلاح ولا رجال أو حلفاء او أصدقاء في الساحة العربية او الدولية . .

حسين فخري الخالدي

أحمد حلمي عبد الباقي

## الملاحظة الرابعة:
## «أزمة» القيادة والتمثيل الفلسطيني: أزمة ذاتية وداخلية وعربية وتدخل اسرائيلي

اما عن بدايات معركة «التمثيل السياسي لفلسطين»، فقد كانت البداية بأن سعى محمود فوزي مندوب مصر الدائم في هيئة الأمم مع وفد الولايات المتحدة إقناع وزارة الخارجية الأمريكية قبول عبد الرحمن عزام، أمين عام الجامعة العربية بتمثيل شامل لجامعة الدول العربية مقترناً بتمثيل عرب فلسطين. (٢٨) وجدير بالذكر أن مؤتمر القمة العربي في أنشاص ١٩٤٨ شهد «مفاجأة» حضور الحاج أمين الحسيني كممثل لفلسطين بدعوة من الملك فاروق دون أي إعتراض أو تحفظ من أحد الملوك والرؤوساء العرب. (٢٩)

وفي فترة سابقة وأيضاً في مسألة «التمثيل الفلسطيني»، أرادت القاهرة حضور ومشاركة شخصية فلسطينية لتمثيل فلسطين في الاجتماعات التمهيدية لتأسيس الجامعة العربية، فطلب مصطفى النحاس باشا من بريطانيا إطلاق سراح جمال الحسيني أو أمين التميمي من المنفى في روديسيا ليشارك أحدهما في تمثيل فلسطين . . إلا أن قادة الأحزاب الفلسطينية قرروا وفوضوا موسى العلمي لهذه المهمة، وتفيد بعض المصادر أن الموافقة على حضور ومشاركة موسى العلمي كممثل لفلسطين كانت مقيده بشرط بريطاني. (٣٠)

موسى العلمي

محمود فهمي النقراش

وحول الخطاب العربي والجدل الرسمي في مسألة «التمثيل الفلسطيني» ، فقد حذر محمود فهمي النقراشي الذي أصبح رئيسا لوزراء مصر بعد إقالة مصطفى النحاس، من أن «عدم مشاركة موسى العلمي قد تفسر بأنها إغفال لقضية فلسطين » وجاء الموقف السوري ليطرح معادلة دبلوماسية إدارية وإعلامية لدعم الموقف المصري بان اقترح جميل مروم بيك، رئيس وزراء سوريا بأن « موسى العلمي حضر معنا مباحثات الإسكندرية ولم يوقع بروتوكول الإسكندرية ، ويمكن أن يشترك معنا الآن دون أن يوقع ميثاق الجامعة وبهذا نثبت للملأ مدى اهتمامنا بقضية فلسطين (٣١)

أما عن المضمون الوطني والقومي في «الخطاب السياسي» حول مسألة «التمثيل الفلسطيني» فقد جاءت في تصدي أحمد الشقيري وردوده على أقوال ابا ايبان ، المندوب الإسرائيلي لدى هيئة الأمم المتحدة ، عندما استنكر هذا الاخير مشاركة الشقيري في المداولات حول القدس كونه ممثلا لسوريا في المنظمة الدولية . فقال احمد الشقيري يومها :

عبد الرحمن عزام و المفتي الحاج امين الحسيني

جميل مردم بيك

أحمد الشقيري

«لست غريبا عن القدس، وأنني كفلسطيني املكها وطنا، وكعربي املكها كحاضرة من أعز حواضر العرب ، وكمسلم املكها موطنا للإسراء والمعراج وأولى القبلتين وثالث الحرمين ، وكانسان فهي مهوى لقلوب المؤمنين في العالم . . ، ولكن الغريب عنها ، ابا ايبان المواطن البريطاني وغولدا مائير المواطنة الأمريكية . . اليهود غرباء عن فلسطين منذ كانت اليهودية . » وقرأ العبارة الشهيرة في التوراة خطابا لليهود : » الأرض التي تعيش فيها غريبا هي أرض كنعان . «(٣٢)

هذا ويمكن قراءة الموقف والخطاب الفلسطيني من مسألة تدويل القدس فيما قاله أحمد الشقيري أيضاً من أنه :

«لدينا تحفظات وشروط لقبول تدويل القدس وهذه الشروط هي التمسك بالسيادة العربية الكاملة على فلسطين بأجمعها، والقدس بشطريها، وعلى أن يكون التدويل مرحلة انتقالية ريثما يتم الوصول إلى حل نهائي للقضية، وألا يكون مرحلة تمهيدية لتهويد القدس، وطلب الشقيري تجريد القدس من السلاح، وعودة كل اللاجئين العرب إلى القدس، ومنع الهجرة اليهودية إليها، وان تكون السلطة الفعلية للأمم المتحدة.»(٣٣)

ورفض الوفد الإسرائيلي مقترحات احمد الشقيري كما أعلن أنهم لن يسمحوا لأي سلطة دولية بالدخول إلى القدس، هذا وقد أعلنت الهيئة العربية العليا رفض قرار التقسيم ودعت إلى إضراب شامل لمدة ثلاثة أيام (٢-٤ كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٧) وقامت المظاهرات الحاشدة في جميع المدن الفلسطينية ومثلها في العواصم العربية، وقرر رؤساء الحكومات العربية في ٨ كانون أول ديسمبر ١٩٤٧ بحضور المفتي الحاج أمين الحسيني» أن التقسيم باطل ولا بد من إسقاطه».

وجدير بالذكر أن الموقف العربي الرسمي أثر حريق المسجد الأقصى المبارك في ٢١/٨/١٩٦٩ كان في توسيع إطار المسؤولية والتمثيل الفلسطيني في قضية القدس ومقدساتها من الدائرة الفلسطينية الخصوصية الى الدائرة الإسلامية الواسعة بمفهوم «الأمة» حيث تم

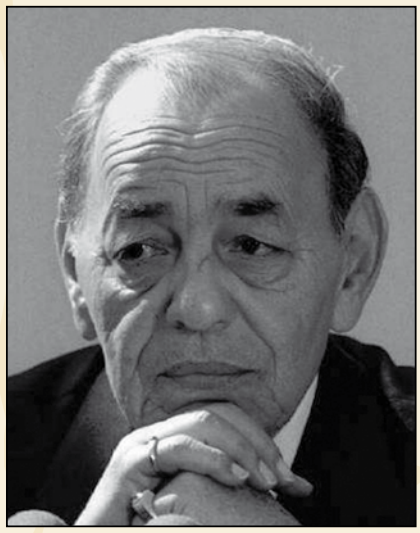

الملك الحسن الثاني

تشكيل واعتماد «منظمة المؤتمر الإسلامي وتشكيل «لجنة القدس» برئاسة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية لتصبح المرجعية الإسلامية لحماية الحقوق العربية والإسلامية والدفاع عن الأماكن المقدسة الإسلامية وعروبة مدينة القدس بجهد عربي – اسلامي مشترك.

**الملاحظة الخامسة :**
**إن ثقافة الشعارات والبيانات والتصريحات والمراسلات الرسمية والمفاوضات السياسية ما بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، حجمت حدود ومساحة القراءة الوطنية والقومية لماهية القدس وذلك بأن قدمت صياغة تراجعية في رسم ءجغرافية القدس» ، والفضاء الفلسطيني للحقوق العربية في المدينة ، بالإضافة إلى دخول مفردات قاموس المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية إلى مضمون الخطاب العربي في قضية القدس .**

إن الحقيقة التاريخية والسياسية والقانونية لجغرافية القدس منذ عام ١٩٤٧ ، تفيد أن القدس ليست «القسم الشرقي» من المدينة فقط ، أو «القسم الغربي» بمعنى أن هناك قدسان وبينهما مدينة تاريخية داخل الأسوار العثمانية ! .

إن قرار التقسيم رقم ١٨١ للعام ١٩٤٧ قرر إنشاء «كيان خاص» تحت الإدارة الدولية ولمدة عشرة سنوات ، يقرر مواطنو المدينة بعدها مستقبلهم (مواطنتهم) ومستقبل المدينة (إطار دولي ، او تقاسم) بين الدولة العربية ودولة إسرائيل هذا وأن هناك في جميع أنحاء المدينة ، حقوق وممتلكات فلسطينية إسلامية ومسيحية شرقاً وغرباً ، شمالاً وجنوباً وخاصة داخل أسوار المدينة التاريخية لم يتمتع أصحابها بحقوقهم فيها ، ومن هنا يمكن قراءة «الخطاب الرسمي» العربي ما بعد حزيران ١٩٦٧ .

## لبنان

بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، واعلان إسرائيل بحق «ضم» القسم الشرقي للمدينة المحتلة منذ عام ١٩٤٩ والاعلان عنها «مدينة موحدة» وعاصمة «أبدية» لإسرائيل :

عرض خليل أبو حمد وزير خارجية لبنان أن «مجلس الأمن يتمتع بصلاحيات اتخاذ تدابير احترازية لابقاء الحالة على ما هي عليه حتى انتهاء النزاع بأي شكل من الأشكال ، وعرض مشروع قرار يدعو الى اتخاذ تدابير احترازية تتعلق بمدينة القدس ، واطلق يومها على المشروع «الحجز الاحتياطي» على مدينة القدس ، رغبة من لبنان في تجميد وضع القدس ومنع اسرائيل من التمادي في اعمال التهويد» . (٣٤)

هذا وقد عارضت الحكومة الأردنية الاقتراح اللبناني ورأت فيه نوعاً من انتقاص سيادته على المدينة المقدسة ، باعتبارها جزءاً من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية . (٣٥)

وفي ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢ صرّح الرئيس اللبناني سليمان فرنجيه : « لن تكون القدس ، الا لمقدساتها ، لن تكون الأرض الا لأصحابها ، اذ لا حدود آمنه غير حدود الحق ، لا حدود القوة ، لن يكون الحق الا لذويه ومن صارع الحق صرعه ، ولن يكون سلام الا سلام الحق» (٣٦)

سليمان فرنجية

## المملكة العربية السعودية

الملك فيصل بن عبد العزيز مع الملك حسين بن طلال في المسجد الأقصى المبارك

في اعقاب حرب السادس من تشرين ثاني (أكتوبر) ١٩٧٣ ، وأثناء زيارة هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الأمريكية لجده ، خاطب الملك فيصل المسؤول الأمريكي بقوله :

«أود أن أصلي وأتعبد الى ربي في القدس في وقت قريب ، وأن أية تسوية يتم التوصل إليها في المستقبل برعايتكم ورعاية الاتحاد السوفيتي ، ولا تعيد الى القدس عروبتها ، لا اعتبرها تسوية منصفه»(٣٧)

وفي أثناء زيارة هنري كيسنجر الأولى للسعودية ، قال له الملك فيصل : «أقول لك بصراحة أننا على استعداد لا نقتات من هذا النخيل الذي تراه مئة سنه دون أن نحني رؤوسنا لأحد ، فأرجو أن تبلغ (الرئيس الأمريكي) نيكسون بمطالبنا التي هي مطالب حق وعادلة ، اولها القدس وكرامة العرب ، وكرامة الإسلام» (٣٨)

## جمهورية مصر العربية

في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ للعام ١٩٦٧ ، وبداية مرحلة «المبادرات السياسية» لحل الصراع خاصة مبادرة وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكية ، بالدعوة للاعتراف بالقرار المذكور والتفاوض على أساسه لانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس .

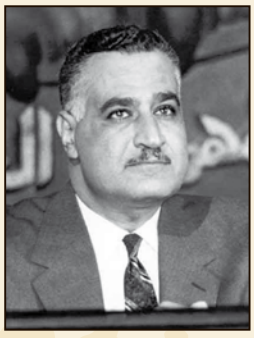

الرئيس جمال عبد الناصر

صرح الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٦٩ «ان على اسرائيل الانسحاب من القدس العربية والا استحال التوصل الى سلام»

محمد حسن الزيات

وفي ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٧٣ ، دعا د. محمد حسن الزيات ، وزير خارجية مصر مجلس الأمن الدولي الى «العودة الى قرار تقسيم فلسطين الصادر عن هيئة الأمم المتحدة وإنشاء دوله فلسطينية بموجبه» ولكنه لم يفصح بأن هذه العودة الى قرار التقسيم تشمل العودة أيضاً للاعتراف وتنفيذ القسم الرئيسي في القرار وهو اقامة «الكيان الخاص للقدس» تحت الوصاية الدولية حسب نصوص القرار ١٨١ للعام ١٩٤٧(٣٩)

اسماعيل فهمي

وفي أثناء انعقاد مؤتمر جنيف في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣ في مقر الأمم ، المقر الأوروبي للامم المتحدة وبحضور الوفود الرسمية : الأمين العام للامم المتحدة ، ووزراء الخارجية الأمريكية والسوفياتيه والاسرائيلية والاردنية والمصرية وغياب السورية ، سجل اسماعيل فهمي ، وزير خارجية مصر الموقف بقوله :

«إن العالم العربي لن يرض بأن تستمر معاملة الفلسطينيين بشكل غير انساني ، او ان تبقى القدس مدينة السلام تحت راية الغزاه» وأوضح بعد ذلك «أن سلاماً عادلاً وثابتاً في المنطقة لا يمكن إقراره الا على الأسس التالية : الانسحاب الشامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت منذ حزيران ١٩٦٧ وتحرير مدينة القدس العربية ، ورفض أي وضع يمكن ان يسيء الى السيادة العربية الكاملة على المدينة المقدسة»(٤٠)

وفي مرحلة لاحقه ، ومع بدايات المفاوضات العسكرية – السياسية ما بعد حرب تشرين أول (أكتوبر) ١٩٧٣ ، واستعادة «الثقة والارادة» لدى القياده في مصر ، سجل الرئيس أنور السادات ، قراءة جديدة ، وطرحاً سياسياً جديداً للرؤية والحقوق العربية في القدس ، وذلك في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ بقوله :

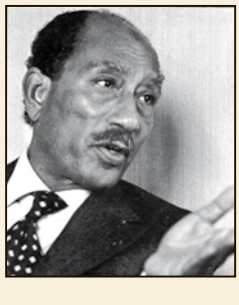

محمد أنور السادات

«هناك أرض عربية احتلتها ولا تزال تحتلها إسرائيل بالقوة المسلحة ونحن نصر على تحقيق الانسحاب الكامل منها بما فيها القدس العربية ، ان القدس التي حضرت اليها باعتبارها مدينة السلام . . . . وليس من المقبول ان يفكر احد في الوضع الخاص لمدينة القدس في اطار الضم او التوسع وإنما يجب ان تكون مدينة حرة مفتوحة لكل المؤمنين ، وأهم من هذا ، فإن المدينة يجب ان لا تنفصل عن هؤلاء الذين اختاروها مقراً ومقاماً لعدة قرون»(٤١)

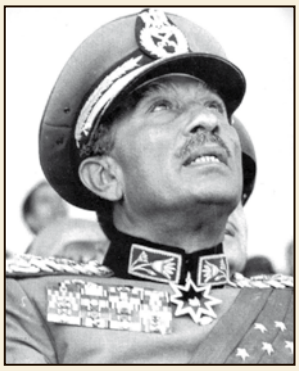

محمد أنور السادات

وأعاد الرئيس أنور السادات تقديم وتأكيد هذه الرؤية الجديدة للقدس في رسالته الى[٤٢] الرئيس الامريكي جيمي كارتر والمؤرخة ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ خلال مفاوضات كامب ديفيد في النقاط التالية :

- القدس جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وأن الحقوق العربية القانونية والتاريخية في المدينة يجب ان تحترم وتستعاد .
- القدس العربية يجب ان تكون تحت سيادة عربية
- وان لسكان القدس العربية الفلسطينيين الحق في ممارسة حقوقهم الوطنية بكونهم جزءاً من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية
- يجب ان تطبق قرارات مجلس الأمن وعلى الأخص قرار ٢٤٢ وقرار ٢٦٧ يجب ان يطبق فيما يختص بالقدس .
- جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتبديل وضع المدينة لاغية وباطلة ويجب نقضها .
- جميع الشعوب يجب ان يكون لها حرية الوصول الى المدينة والتمتع بالممارسة الحرة للعبادة ويحق الزيارة والعبور الى الاماكن المقدس بدون تمييز او تفرقة .
- ان الأماكن المقدسة لكل ديانة يمكن ان توضع تحت إدارة وإشراف ممثليها .
- ان المهام الجوهرية في المدينة يجب ان تكون غير مجزأة وفي استطاعة مجلس بلدي مشترك مؤلف من عدد متساو من الأعضاء العرب والإسرائيليين ان يشرف على تنفيذ هذه المهام ، وبهذه الطريقة ستبقى المدينة غير مجزأة .

## الأردن

وعلى ضوء هذه الواقعية السياسية ، شهد الخطاب الرسمي الأردني أربع مراحل من التطور في مسألة قضية القدس :

### ففي المرحلة الأولى :

بعد حزيران ١٩٦٧ ، حرص الملك الحسين بن طلال على تأكيد ومرجعية جميع العناصر في قضية القدس من وجهة نظر الأردن ، بأنها مدينة أردنية محتلة ، وأنها مدينة عربية في تراثها وحضارتها وأنها مدينة مقدسة وأنها مدينة الحرب والسلام بقوله :

> «إن في أرضنا المحتلة ، قدسنا وتراثنا وقوميتنا ولا يمكن بحال من الأحوال ان نفرّط بذرة من حقوقنا او جزء من مقدساتنا . . . ولن يكون سلام في ارض السلام ما لم يعد الحق كاملاً لنا في القدس وفي كل شبر احتله العدوان»[٤٣]

وفي أثناء زيارته للعاصمة الأمريكية ، واشنطن ومتحدثاً باسم الأردن وباسم الرئيس جمال عبد الناصر بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ للعام ١٩٦٧ اعلن الملك حسين بن طلال أمان نادي الصحافة في واشنطن في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩ :

> «إننا لا نستطيع أن نتصور أي تسوية لا تشمل عودة القسم العربي من مدينة القدس إلينا بما في ذلك جميع الأماكن المقدسة»

وأضاف يقول أن :

> «سيادتنا وحقوقنا في القسم العربي من المدينة يجب أن يعترف بها كاملا وكلنا نقرر انه يجب ان تضمن حقوق جميع الأماكن المقدسة في القدس وذلك بعد تحقيق سلام عادل وكامل» .

الملك الحسين بن طلال ١٩٦٧

وفي ١٥ آذار ١٩٧٢ ، أعلن الملك حسين في مؤتمر قومي كبير عقد في القصر الملكي بعمان مشروعاً لإعادة صياغة العلاقة الفلسطينية-الأردنية على أسس جديدة تحت اسم «المملكة العربية المتحدة» تتكون من قطرين : قطر الأردن ويتكون من الضفة الشرقية وقطر فلسطين ويتكون من الضفة الغربية وأية أراضي فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها وتكون عمان العاصمة المركزية للملكة وفي الوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن وتكون القدس عاصمة لقطر فلسطين» وفي ١٦ آذار ١٩٧٢ ، أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بياناً سجلت فيه رفض المشروع وكانت العراق أول دولة عربية تعلن رفض المشروع ثم أعلنت كل من مصر وسوريا وليبيا في بيان مشترك بتاريخ ٢٨ آذار (مارس) ١٩٧٢ رفض المشروع، وجدير بالذكر أن إسرائيل وأحزابها أعلنت رفض ومعارضة المشروع .(٤٤)

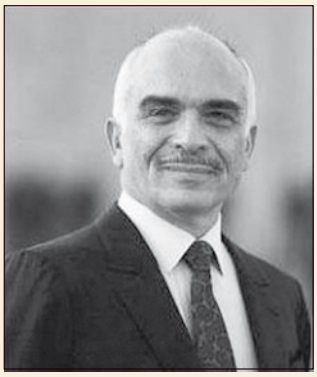

الملك الحسين بن طلال

### وفي المرحلة الثانية

وفي مؤتمر جنيف في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣ في أعقاب حرب تشرين الثاني (أكتوبر) ١٩٧٣ سجل زيد الرفاعي ، رئيس الوزراء الأردني ووزير الدفاع الموقف الأردني في مسألة القدس بقوله :

زيد الرفاعي

«إن القدس العربية جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة ولذلك يجب على اسرائيل أن تتخلى عن سلطتها عليها ويجب اعادة السلطة العربية على القطاع العربي من المدينة ويجب المحافظة على الاماكن المقدسة لكل الديانات الثلاث وحمايتها واحترامها بالاضافة الى ضمان الوصول دون عائق من جانب اتباع هذه الديانة والمحافظة على ذلك»(٤٥)

وبعد اتفاق أوسلو ١٩٩٣ ، كان التركيز في القراءة الأردنية الرسمية على البعد الديني للمدينة ، من حيث السيادة وأيضاً الإدارة والرعاية ، فجاء في خطاب الملك الحسين بن طلال أمام البرلمان الأردني في ٢٣ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٩٣ .

«اننا لن نعترف بأية سيادة على القدس ، فالسيادة لله فقط . . . . . » وأعاد على دعوته السابقة في ١٢ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٣ ، لتشكيل جسم إسلامي – عربي يوحد المسلمين وليعبروا عن الاجتهادات الإسلامية السبعة ، والتي تسمو فوق الصغائر ويكون هذا الجسم برعاية وإدارة الأماكن الإسلامية المقدسة»(٤٦)

وفي وثيقة إعلان واشنطن في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٩٤ أكد الأردن على مسألة الولاية الدينية في القدس وعلى استمرار الدور التاريخي في إعمار المسجد الأقصى المبارك ومسجد قبة الصخرة في الأعوام ١٩٢٤ و ١٩٤٤ و ١٩٥٢ و ١٩٩٤ ودعا لتعزيز الحوار الديني ؛ فقد نص إعلان واشنطن على ما يلي : «تحترم إسرائيل الدور الخاص الحالي للملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس ، وعندما تبدأ المفاوضات حول الوضع الدائم ، فإن إسرائيل سوف تعطي أولوية عالية للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن ، وبالإضافة الى ذلك ، اتفق الطرفان على العمل معاً لتعزيز العلاقات بين الأديان التوحيدية الثلاثة»(٤٧)

### وفي المرحلة الثالثة

حيث فتحت صفحة سياسية من الاعتراض الرسمي الفلسطيني تبعه تفسير قانوني من الجامعة العربية أعقبها تصريحات مقدسية هادئة : لقد اعترض الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على إعلان واشنطن واصدر تصريحاً إعلاميا ناقداً ورافضاً لاتفاق واشنطن من مقره في مدينة غزة بعد ان اجرى سلسلة من الاتصالات الهاتفية مع عدد من المسؤولين العرب بحضور فيصل الحسيني وعدد من الشخصيات الفلسطينية الأكاديمية المقدسية :

ياسر عرفات

- «ليس من حق الحكومة الإسرائيلية أن تعطي أي دور او تعهد حول القدس لان إسرائيل دولة محتلة، ولذلك، ليس لإسرائيل أي حق ان تتصرف في هذا الموضوع . . .
- ان هذا التصرف الإسرائيلي يشكل انتهاكاً واضحاً للاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي حيث اتفق على ان الوضع النهائي للقدس وللاماكن المقدسة سيبحث مع الطرف الفلسطيني في المرحلة النهائية من المسار الفلسطيني – الإسرائيلي .
- ان هذا التصرف الإسرائيلي يحدد مسبقاً مصير القدس وحصره فقط بمسألة الأماكن المقدسة الإسلامية»(٤٨)

وقد سعت الحكومة الاردنية لتقديم مفهومها وتفسيرها للاتفاق، فأصدر د. عبد السلام المجالي رئيس الحكومة بياناً حول القدس في ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٩٤ قالت فيه :

عبد السلام المجالي

«لا تعارض بين إعادة السيادة السياسية على القدس العربية من خلال المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية وبين استمرار الدور الأردني في ممارسة دوره في الولاية الدينية على الأماكن المقدسة في المدينة . وأن الأردن سوف يستمر في دعم منظمة التحرير الفلسطينية وجهودها لتحقيق السيادة السياسية والجغرافية على جميع الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف مع استمرار الدور الأردني التاريخي في ممارسة الولاية الدينية على الأماكن الإسلامية المقدسة» .(٤٩)

ثم شهدت الساحة الإعلامية تصريحاً دبلوماسياً هادئاً صدر عن فيصل الحسيني مسؤول ملف القدس في منظمة التحرير الفلسطينية يقول فيه :

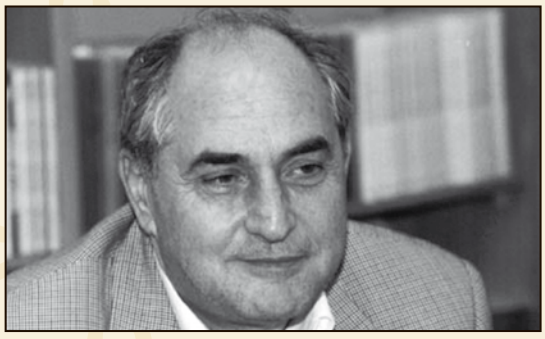

فيصل الحسيني

«أن الفلسطينيين لا يعارضون المعاهدة الأردنية–الإسرائيلية وإنما يأملون بأن لا تمس بعض بنود الإتفاقية الحقوق الفلسطينية الثابتة في القدس»(٥٠)

وتبع ذلك إجتهاد وتفسير الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد لنصوص ما ورد في إتفاق واشنطن حول القدس :

عصمت عبد المجيد

«إن الفقرة الثالثة من إعلان واشنطن هي مقررة لحق ليست منشأة له وبالتالي وعلى ضوء التوضيح الأردني فإن الولاية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها الأماكن المقدسة واضحة»(٥١)

وفي محاولة لإغلاق الفجوة بين الإعتراض الرسمي الفلسطيني والدبلوماسية الهادئة لممثل المقدسيين والتفسير القانوني العربي جاء تصريح محمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية :

محمود عباس (أبو مازن)

« إن الجدل الفلسطيني–الأردني حول مدينة القدس لا مبرر له وأنه يمكن معالجة سوء التفاهم عبر الإتصالات الفلسطينية الأردنية المباشرة، بعيداً عن وسائل الإعلام وأن منظمة التحرير الفلسطينية إتفقت مع الأردن أثر قرار فك الإرتباط مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨ أن تبقى الأردن على الإشراف على الأوقاف الإسلامية في الضفة الغربية بما فيها القدس »(٥٢)

وأكد هذا الموقف الأمير الحسن بن طلال، ولي العهد الأردني في الدار البيضاء في المغرب يوم ٢ تشرين الثاني- نوفمبر ١٩٩٤ حيث كان يرأس الوفد الأردني في مؤتمر القمة الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقوله:

« عندما تؤدي المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل إلى إتفاق حول الوضع النهائي لمدينة القدس فإننا نلتزم نقل الوصاية الأردنية من هذه الأماكن إلى السلطة الفلسطينية» (٥٣)

الأمير الحسن بن طلال وجلالة الملك الحسين

## وفي المرحلة الرابع

وبعد هدوء عاصفة الجدل الفلسطيني- الأردني في مسألة السيادة السياسية وبعد وفاة الملك الحسين بن طلال، جاء الخطاب الرسمي الأردني ليحسم المسألة في تصريح الملك عبد الله بن الحسين الثاني لمجلة الحوادث اللبنانية بقوله:

«القدس بالنسبة لنا، أرض فلسطينية محتلة ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة . . ، ونحن ندعم ونساند الأشقاء الفلسطينيين للتوصل إلى كامل حقوقهم . » (٥٤)

الملك عبدالله بن الحسين الثاني

وقد حرص الملك عبد الله بن الحسين على الاستمرار في التأكيد على الأهمية الدينية للمدينة وأهميتها في قضايا الصراع: الحرب والسلام، فجاء في خطابه أمام المؤتمر العالمي للأديان في ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٠ قوله:

«إنني أسلط الضوء على هذه المشكلة (القدس) لأنها تجسد ثنائية الدين والحرب. . . القدس مفتاح السلام ومدخلاً للحروب والويلات . . . وان الاستحواذ عليها منطق مرفوض» (٥٥) . . .

السلطان عبد الحميد الثاني

هذا وجدير بالذكر أن «الخطاب الديني» حول القدس يعود لأكثر من مائة عام في تاريخ الصراع، ولم يقتصر على المسؤولين العرب، فقد صدرت تصريحات ومواقف وإجراءات في الساحة الإقليمية للصراع شملت كل من إيران وتركيا خاصة بعد العدوان الإسرائيلي على غزه في نهاية العام الماضي، وحراك التضامن الشعبي والرسمي الإيراني والتركي مع قضايا حصار قطاع غزه، والعدوان الإسرائيلي على سفينة (مرمره) التركية في طريقها الى غزه، وارتفاع «العلم التركي» في بعض أحياء القدس، أجدني اقتبس مقولة السلطان عبد الحميد الثاني في قضية القدس:

« لماذا نترك القدس . . . . . انها أرضنا في كل وقت وفي كل مكان وستبقى كذلك، فهي من مدننا المقدسة وتقع في ارض إسلامية ولابد ان تظل القدس لنا . . » (٥٦)

هذا ولا تزال مدينة القدس تشهد جرافات الاسرلة والتهويد الصهيوني في حالة من الحصار والاغلاق العسكري في زمن لا ينتهي في القريب المنظور، ويبقى للخطاب السياسي العربي في قضية القدس وفلسطين بقية . .

## الهوامش

١ عادل حسن غنيم، المؤتمر الإسلامي العام ١٩٣١ ؛ شؤون فلسطينية عدد ٢٣ تموز ١٩٧٣ ص١١٩ – ص ١٣٥
٢ كان من أبرز المحامين؛ محمد علي علوبه باشا من مصر، وعوني عبد الهادي وميشيل ابو كاريوس من فلسطين.
٣ مذكرات الملك عبد الله التكملة.
٤ عادل حسن غنيم، المؤتمر الإسلامي العام ١٩٣١، المصدر السابق
٥ عادل حسن غنيم، المصدر السابق
٦ عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية ١١٩١٧-١٩٣٦ ، القاهره ١٩٧٤
٧ ديوان ابراهيم طوقان؛ دار الشرق الجديد، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٥٥ ص ٨٠
٨ اميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣ ص ١٩١
٩ وليام كوانت، كامب ديفيد، الساسة وضع السلام، دار المطبوعات الشرقية، بيروت ١٩٨٨ ص ٢٠١
١٠ جريدة القدس العربي– لندن، ٨/ ٧/ ٢٠١٠
١١ الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، الدار المتحده للنشر، بيروت
١٢ مركز دراسات الوحدة العربية، أحمد الشقيري (بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله) بيروت، ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٥ ص ١٣٩
١٣ أحمد الشقيري، المصدر السابق، ص ١٣٨-١٤١
١٤ أحمد الشقيري، المصدر السابق، ص ١٣٨-١٤١
١٥ د. خيرية قاسميه، مذكرات عوني عبد الهادي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٢ ص ٢٦٤-٢٦٥
١٦ باتريك سيل، رياض الصلح ، الدراسات العربية للعلوم، ناشرون، بيروت ٢٠١٠ ص ٦٦٧-٧٠٠
١٧ بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٨-١٩٤٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨١ ص ٤٣٥-٤٣٧
١٨ ناصر الدين النشاشيبي، آخر العمالقة جاء من القدس، قصة موسى العلمي، مدريد ١٩٨٦ ص ١٢٩-١٣٠
١٩ دراسات الوحدة العربية، لجنة تخليد ذكرى أحمد الشقيري، معهد البحوث والدراسات العربية ، (أحمد الشقيري بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله)، بيروت، أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥، ص ١٣٩-١٤٠-١٤١
٢٠ عايده النجار، صحافه فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن ١٩٠٠-١٩٤٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٥ ص ٣٤٠
٢١ الشخصيات عن اللجنة العربية العليا، جمال الحسيني واميل الغوري وعن الجبهة أحمد حلمي عبد الباقي و د حسين فخري الخالدي، محمد خالد الازعر، حكومة عموم فلسطين، دار الشروق، ص ١٧
٢٢ باتريك سيل، رياض الصلح، المصدر السابق، الدراسات العربية للعلوم، ناشرون، بيروت ٢٠١٠ ص ٧٧١
٢٣ الآثار الكاملة للملك عبد الله، مطابع الدار المتحدة للنشر، بيروت ص ٢٤٤
٢٤ محمد سعيد حمدان، سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية، ١٩٤٨-١٩٥٦، عمان ٢٠٠٦، ص ٩٠
٢٥ محمد سعيد حمدان، المصدر السابق ص ٩٢
٢٦ عايده سليم، مصر والقضية الفلسطينية، ١٩٣٨-١٩٤٨، دار الفكر للدراسات، القاهرة، ١٩٨٦ ص ١٦١
٢٧ محمد خالد الازعر، المصدر السابق، ص ٢٠-٢١
٢٨ عادل غنيم، المصدر السابق، ص ٣٤
٢٩ محمد حسنين هيكل المفاوضات السرية بين العرب واليهود الجزء الثالث دار الشرق-٢٠٠٤ القاهرة
٣٠ تفيد الرواية، أن مصطفى النحاس باشا، رئيس وزراء مصر عندما فوجيء بحضور موسى العلمي، طلب اليه ان يذهب الى السفارة البريطانية لأخذ موافقة الجنرال كلايتون ممثل المخابرات البريطانية في المنطقة، وقد عاد موسى العلمي يحمل قصاصة ورق بخط كلايتون تنص: «لا مانع من أن يمثل السيد العلمي فلسطين بشرط ان يكون مراقباً وليس له حق التصويت»،
مركز دراسات الوحدة العربية، احمد الشقيري (بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لرحيله)، المصدر السابق ص ١٤١ .
٣١ المصدر السابق، ص ١٤١
٣٢ المصدر السابق، ص ١٤٥
٣٣ خيرية قاسمية، احمد الشقيري (لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري) الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧٢
٣٤ عادل مالك، من رودس الى جنيف: الصراع العربي – الإسرائيلي في ماضيه وحاضره ومستقبله؛ دار النهار للنشر ١٩٧٤ ص ٢٥٢
٣٥ عادل مالك، المصدر السابق، ص ٢٥٢
٣٦ عادل مالك، المصدر السابق، ص ٢٦٠
٣٧ عادل مالك، المصدر السابق، ص ٢٥٢
٣٨ عادل مالك، المصدر السابق، ص ٢٥٣
٣٩ ماهر الشريف، البحث عن كيان: دراسه في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣، نيقوسيا – قبرص ١٩٩٥ ص ٢٢٨
٤٠ عادل مالك، المصدر السابق، ص ٣٥٠
٤١ وليام كوانت، كامب ديفيد بعد ١٠ سنوات، مركز الاهرام للترجمة والنشر ١٩٨٩، ص ٦٣٩
٤٢ وليام كوانت، المصدر السابق، ص ٦٣٩
٤٣ خطاب الملك حسين بن طلال أمام البرلمان في ٢٣ تشرين ثاني (نوفمبر) وثائق القدس، تحرير د. مهدي عبد الهادي، مطبوعات الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – باسيا، الطبعة الأولى، كانون أول ديسمبر ١٩٩٦ ص ١٥٩
٤٤ د. مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤، صيدا بيروت ١٩٧٥، ص ٤١١
٤٥ وثائق القدس، المصدر السابق، ص ١٦٠
٤٦ وثائق القدس، المصدر السابق، ص ١٦٠
٤٧ وثائق القدس، المصدر السابق
٤٨ قضية القدس، بين الإرث التاريخي والجغرافيا السياسية، نشرة مؤسسة باسيا، كانون أول (يناير) ٢٠٠٤ ص ١٣
٤٩ وثائق القدس، المصدر السابق ص ١٦٠
٥٠ جريدة الحياة ، ٢٧ تشرين الأول – أكتوبر ١٩٥٤ ص٥
٥١ د. سامي مسلم ، النضال من اجل القدس . مطبوعات باسيا ١٩٩٦
٥٢ جريدة الوطن الكويتية ، ٥ آب – أغسطس ص١١٧
٥٣ جريدة القدس ، ٣ تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٩٤ ص٤
٥٤ جريدة الحوادث اللبنانية الأسبوعية، ١٧/ ٩/ ١٩٩٩
٥٥ جريدة الحوادث ، المصدر السابق
٥٦ . محمد حرب، العثمانيون، دمشق، ١٩٤٩ ص ٥٧

صدرت بدعم مشكور من مؤسسة
فريدريخ ايبرت الالمانية

وفي تلخيص الخطاب العربي في قضية القدس وفلسطين، يقول ابراهيم طوقان:

**كان أولى بكم لو ان مع القول فعالاً محمودة عقباها،**
**مثل القول لا يؤيده الفعل أزاَهير لا يفوح شذاها**

**PASSIA**
الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس
هاتف: ٦٢٦٤٤٢٦-٢-٩٧٢+ ، فاكس: ٦٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢+، بريد الكتروني: passia@passia.org، صفحة الانترنت: www.passia.org ، ص.ب ١٩٥٤٥ - القدس